

Distr.: General
30 April 2001
Arabic
Original: English



التقرير الأول المقدم من الأمين العام عملاً بقرار مجلس الأمن ١٣٤٣ (٢٠٠١) المتعلق بليريا

أولاً - مقدمة

ليبريا عن مجموعة من التدابير استجابة للتقرير. وفي القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، أحاط مجلس الأمن علماً بهذه التدابير، وأعرب عن ترحيبه بنية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا رصد تنفيذ تلك التدابير بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة.

٤ - وكانت التدابير التي أحاط مجلس الأمن علماً بها في قراره ١٣٤٣ (٢٠٠١) هي التدابير التي أعلنت عنها حكومة ليبريا في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وتشمل:

(أ) إقرار سياسة جديدة لفض الاشتباك تتوقف الحكومة بمقتضاها عن دعم أنشطة الجبهة المتحدة الثورية، ودعوة الجبهة إلى إلقاء السلاح؛

(ب) وقف جميع الطائرات المسجلة تحت العلم الليبري حتى يُبرز مالكوها الأدلة الوثائقية المثبتة لأهليتهم لتشغيلها بموجب قوانين الطيران المدني الليبرية والمعايير المعمول بها في منظمة الطيران المدني الدولي؛

(ج) مطالبة جميع الأشخاص المرتبطين بالجبهة المتحدة الثورية مغادرة ليبريا.

٥ - وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠٠١، أعلنت حكومة ليبريا عن رحيل سام بوكاري، واسمه الحركي "البعوضة"،

١ - في الفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٣٤٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠١، طلب المجلس مني أن أقدم إليه تقريراً أول بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١، ثم بعد ذلك مرة كل ستة أشهر اعتباراً من تاريخ اتخاذ ذلك القرار، بناء على المعلومات المقدمة من جميع المصادر بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عما إذا كانت ليبريا قد امتثلت للمطالب الواردة في الفقرة ٢ من ذلك القرار. وطلب المجلس مني أيضاً أن أقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المبينة في الفقرة ٣ من القرار.

٢ - والتقرير الحالي مقدم عملاً بذلك الطلب. ويتضمن معلومات عن التدابير التي اتخذتها حكومة ليبريا استجابة للتوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء المنشأ عملاً بالفقرة ١٩ من القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، وامتثالاً للقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، منذ تاريخ اعتماده في ٧ آذار/مارس ٢٠٠١.

ثانياً - التدابير التي اتخذتها حكومة ليبريا قبل صدور القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)

٣ - في أعقاب نشر تقرير فريق الخبراء المنشأ عملاً بالفقرة ١٩ من القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، أعلنت حكومة

الفقرة ٢ (أ) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١): طرد جميع أعضاء الجبهة المتحدة الثورية من ليبيريا، وحظر جميع أنشطة الجبهة في أراضيها

٨ - تفيد حكومة ليبيريا بأن جميع أعضاء الجبهة المتحدة الثورية غادروا أراضيها امتثالاً منهم للأمر الصادر من الحكومة بمغادرة البلاد في غضون ٧٢ ساعة. وتم إغلاق مكتب الاتصال التابع للجبهة في منروفيا وحظر جميع أنشطتها في ليبيريا. وقد صدر أمر المغادرة قبل اعتماد القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١).

الفقرة ٢ (ب): وقف جميع صور الدعم المالي والدعم العسكري المقدم إلى الجبهة المتحدة الثورية بما في ذلك جميع عمليات تحويل الأسلحة والذخيرة وجميع عمليات التدريب العسكري والدعم بالإمداد والتموين والدعم في مجال الاتصالات، واتخاذ خطوات لكفالة ألا يجري تقديم هذا الدعم انطلاقاً من أراضي ليبيريا أو من جانب مواطنيها

٩ - تفيد حكومة ليبيريا أنها قامت، بموجب الأمر الصادر في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠١، بإغلاق حدودها مع سيراليون، وطلبت من الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا نشر أفراد للمراقبة والرصد في مطار روبرتس الدولي وجميع موانئ الدخول من أجل تأكيد عدم وصول أي دعم إلى الجبهة المتحدة الثورية من أراضي ليبيريا أو من جانب مواطنيها. كذلك، أصدرت حكومة ليبيريا تعليمات تتعلق بالرصد الملائم لحدودها بواسطة قوات الأمن الليبيرية المشتركة لضمان الإنفاذ الكامل لإغلاق الحدود.

الفقرة ٢ (ج): وقف جميع أشكال الاستيراد المباشر أو غير المباشر من سيراليون للماس الخام غير الخاضع لنظام شهادات المنشأ الذي تقدمه حكومة سيراليون

١٠ - أفيد مكتب الأمم المتحدة في سيراليون بأنه جرى في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١ فرض حظر على دخول جميع أصناف الماس الخام غير المصحوب بشهادة منشأ إلى ليبيريا

وإغلاق مكتب الاتصال التابع للجبهة المتحدة الثورية في ليبيريا.

٦ - وفي ٦ آذار/مارس شكّلت حكومة ليبيريا فرقة عمل رئاسية معنية بالجزاءات تتألف من ثمانية أشخاص ويتشارك في رئاستها وزير الشؤون الخارجية ومستشار الأمن القومي، من أجل متابعة امتثال الحكومة لمطالب المجتمع الدولي على النحو المحدد في تقرير فريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، واستبقا لاعتماد القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١).

ثالثاً - التقارير المقدمة من مكتب الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن امتثال ليبيريا للقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)

ألف - المعلومات المقدمة من مكتب الأمم المتحدة في ليبيريا

٧ - منذ اعتماد القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بذل مكتب الأمم المتحدة في ليبيريا أقصى ما في وسعه لتجميع وإرسال المعلومات المتعلقة بالتدابير التي تدعي حكومة ليبيريا أنها اتخذتها امتثالاً للفقرات ٢ (أ) إلى (هـ). ولا بد من التنبيه إلى أن مكتب الأمم المتحدة في ليبيريا لا تتوافر لديه القدرة على تقديم معلومات مستقلة تتعلق بادعاءات حكومة ليبيريا. وقدمت حكومة ليبيريا إلى المكتب عدداً من الوثائق باعتبارها أدلة ثبوتية على امتثالها للقرار. وهذه الوثائق، التي ترد في مرفق هذا التقرير، متوفرة في الأمانة العامة. ويمكن الاطلاع على معظم المعلومات الواردة في الفقرة ٤ أعلاه والفقرات التالية في الرسالة المؤرخة ٢١ آذار/مارس ٢٠٠١ الموجهة من الرئيس تايلور إلى الأمين العام والحالة إلى مجلس الأمن في الوثيقة (S/2001/264).

الفقرة ٢ (هـ): إيقاف جميع الطائرات المسجلة في ليبيريا عن العمل ضمن ولايتها القضائية إلى أن تستكمل سجل طائراتها بموجب المرفق السابع لاتفاقية شيكاغو للطيران المدني الدولي لعام ١٩٤٤، وتقديم معلومات مستكملة للمجلس عن تسجيل وملكية كل طائرة مسجلة في ليبيريا

١٢ - أفادت حكومة ليبيريا أنها أوقفت جميع الطائرات المسجلة في ليبيريا وسحبت تراخيصها. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، أصدر وزير النقل إشعاراً إلى منظمة الطيران المدني الدولية والدول الأعضاء في المنظمة ومشغلي الطائرات يتعلق بوقف جميع الطائرات المدرجة في السجل الليبري وإلغاء تعيينات جميع الوكلاء العاملين باسم حكومة ليبيريا في المسائل المتصلة بفحص الطائرات والسجلات. وفي ٦ آذار/مارس ٢٠٠١، سحبت حكومة ليبيريا تراخيص جميع الطائرات المدرجة في سجل الطائرات المدنية الليبرية. وفي اليوم نفسه، فصلت حكومة ليبيريا مدير هيئة الطيران المدني الذي قام من طرف واحد برفع أمر الإيقاف الصادر بحق طائرتين مسجلتين في ليبيريا موجودتين في رواندا ولكسمبرغ. وفي رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠٠١، طلب مدير هيئة الطيران المدني الليبرية من جميع هيئات منظمة الطيران المدني الدولية العمل بالإخطار المتعلق بأمر الوقف والفصل فيما يتصل بجميع الطائرات المسجلة في ليبيريا الموجودة داخل أقاليمها وتحت سلطتها.

١٣ - كذلك، أوفدت حكومة ليبيريا كلا من وزير النقل ومدير هيئة الطيران المدني إلى مقر منظمة الطيران المدني الدولية من أجل تقديم إفادات للسلطات الدولية بشأن الإجراءات المتخذة وتقديم طلبات للتعاون والمساعدة في إعادة تشكيل إدارة الطيران المدني الليبرية. وفي ٢٤ آذار/مارس، طلب مدير هيئة الطيران المدني الليبرية من جميع سلطات الطيران المدني في أنحاء العالم موافاته بمعلومات عن الخطوات المتخذة من جانبها امتثالاً لأمر الوقف الصادر من حكومة ليبيريا في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، وإلغاء تراخيص الطائرات المسجلة في ليبيريا الذي بدأ سريانه

من البلدان التي لديها نظم قائمة لإصدار شهادات المنشأ. وفي ١٩ آذار/مارس ٢٠٠١، أغلقت حكومة ليبيريا من جانب واحد حدودها مع سيراليون وأعلنت أنها قامت منذ ذلك الوقت باعتقال سبعة من مهربي الماس. كذلك، فرضت حكومة ليبيريا حظراً على تصدير الماس الخام الليبري لفترة ١٢٠ يوماً رهناً بإنشاء نظام لشهادات المنشأ في ليبيريا يحظى بموافقة دولية. وترى حكومة ليبيريا أن الإجراء الثاني يتجاوز مطالب مجلس الأمن. وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠٠١، كتب الرئيس تايلور إلى الأمين العام (S/2001/264) طالباً مساعدة الأمم المتحدة. كذلك طلبت الحكومة الليبرية الحصول على مساعدة تقنية من المجلس الأعلى البلجيكي للماس

الفقرة ٢ (د): تجميد الأموال أو الموارد المالية أو الأرصدة المتاحة من جانب رعايا ليبيريا أو داخل إقليمها بصورة مباشرة أو غير مباشرة لصالح الجبهة المتحدة الثورية أو الكيانات المملوكة أو الخاضعة للجبهة بصورة مباشرة أو غير مباشرة

١١ - ذكرت حكومة ليبيريا أنها اتخذت التدابير التالية: (أ) الحصول على أمر من المحكمة بالسماح للمصارف التجارية العاملة في ليبيريا بالكشف للمصرف المركزي الليبري عن المعلومات المتعلقة بجميع الأصول المالية والحسابات التي قد تكون مقيّدة باسم الجبهة المتحدة الثورية أو أي من أفرادها المحددين في المرفق ٣ من تقرير فريق الخبراء؛ (ب) مطالبة المصرف المركزي الليبري لجميع المصارف التجارية العاملة في ليبيريا بتقديم تقارير تفصيلية عن أي حسابات أو أصول مالية مقيّدة لحساب أعضاء الجبهة المتحدة الثورية المحددين في أمر المحكمة أو الأفراد المتصلين بهم. وفي هذا الصدد أفادت الحكومة بأنه تم في نهاية آذار/مارس تجميد حساب ادخاري يديره فوداي سانكوه رصيده ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

في ٦ آذار/مارس ٢٠٠١. وأرسلت وزارة النقل شهادات إلغاء التسجيل إلى جميع مشغلي الطائرات الذين يعينهم الأمر.

١٤ - غير أن مكتب الأمم المتحدة في ليبيريا يفيد بأنه يفتقر إلى الوسائل التي تمكنه من تقديم معلومات قطعية عن امتثال حكومة ليبيريا للطلبات الواردة في الفقرة ٢ (أ) إلى (هـ) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) باعتبار أنها تتصل بصورة جوهرية بالحالة داخل سيراليون، وبأن المكتب لا يوجد في وضع يمكنه من عمل ذلك.

باء - التقرير المقدم من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

١٥ - أفادت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لدى تقديمها المعلومات الواردة أدناه أنها لم تكن قادرة على التأكد من امتثال ليبيريا للمطالب الواردة في الفقرة ٢ من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١). بيد أن البعثة لاحظت فيما يتصل بالفقرة ٢ (أ) أن حكومة ليبيريا أصدرت في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ بياناً أعلنت فيه وقف تقديم جميع أشكال الدعم للجبهة المتحدة الثورية وناشدت الجبهة إلقاء أسلحتها. وأعلنت حكومة ليبيريا أيضاً، في ما أسمته سياسة جديدة "لفض الاشتباك" طرد القائد الميداني السابق للجبهة سام بوكاري وجميع الأشخاص المرتبطين بالجبهة من ليبيريا. وبعثت حكومة سيراليون بُعيد ذلك برسالة إلى الرئيس تايلور تطلب منه تسليم بوكاري وكوادراً آخرين من الجبهة. وطالب أيضاً قادة بعض بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الرئيس تايلور بتسليم بوكاري إلى بلد تابع للجماعة من أجل "التحفظ عليه".

١٦ - بيد أن حكومة ليبيريا أعلنت في ٧ شباط/فبراير أن بوكاري غادر ليبيريا وأن مكتب الاتصال التابع للجبهة في منروفيا أغلق. ولم يُكشف عن وجهة بوكاري وما زال مكان وجوده مجهولاً. وأبلغ قادة من بلدان الجماعة

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعلم أدينيحي، رئيس بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أن الرئيس تايلور يزعم أيضاً عدم معرفته مكان وجود بوكاري والأشخاص الآخرين "المطرودين" من ليبيريا. وفي لقاء مع القائد المؤقت للجبهة المتحدة الثورية عيسى سيساي في كايلاهون يوم ١٦ آذار/مارس، سأله قائد القوة عن صحة التقارير غير المؤكدة التي تفيد عن وجود بوكاري في إقليم سيراليوني خاضع لسيطرة الجبهة. فنفى سيساي صحة هذه التقارير وأفاد أن بوكاري طُرد من الجبهة وسيجرى توقيفه لدى ظهوره في أي منطقة تخضع لسيطرة الجبهة.

١٧ - وأبلغت مصادر تابعة للجبهة المتحدة الثورية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أن حكومة ليبيريا ما زالت تقيم علاقات مع الجبهة.

١٨ - وفيما يتعلق بالفقرة ٣ (أ) من القرار المتعلق بحرية وصول البعثة إلى جميع أنحاء سيراليون، أفادت البعثة أنها تمكنت من الانتشار في بعض المناطق الخاضعة لسيطرة الجبهة بما فيها لونسار ومانغ وأنها تستعد للانتشار في ماكيني وماغبورাকা. ولم يتعرض الانتشار الذي تحقق حتى الآن لأي إعاقة من جانب الجبهة. وسيُرت البعثة أيضاً بحرية دوريات في مناطق أخرى خاضعة لسيطرة الجبهة بما فيها مقاطعتا كايلاهون وكامبيا.

١٩ - ومع ذلك، أعاق القادة الميدانيون للجبهة المتحدة الثورية في الشرق في عدة مناسبات بعض الدوريات بإصرارهم على الحصول على موافقة مسبقة من القيادة العليا للجبهة. وفي إحدى المرات منعت الجبهة دورية تابعة للبعثة من المبيت ليلاً في ماغبورাকা بحجة وجوب حصول الدوريات على إشعار مسبق يسمح لها بقضاء الليلة. وقد أثرت هذه الحوادث مع قائد الجبهة الذي وعد بإصدار الأوامر اللازمة للقادة الميدانيين بغية السماح بحرية وصول دوريات البعثة.

سيراليون أُفيد بأن الجبهة لم تُعد إلى البعثة حتى الآن سوى ٥٦ سلاحاً فردياً و ١٠ مركبات و ٢٠ حاملة جنود مدرعة. وقد جُردت المركبات وحاملات الجنود المدرعة التي أعيدت، من كامل أسلحتها ولم تعد صالحة للاستعمال. وأشار قائد الجبهة أنه جرى تجميع حاملات الجنود المدرعة المتبقية وعددها ٦ في لونسار وكايلاهون لكي يجري إعدادها إلى البعثة.

جيم - التقرير المقدم من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

٢٣ - في أعقاب مؤتمر القمة المعقود في أبوجا يوم ١١ نيسان/أبريل أنشأت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعثة وساطة تابعة لمجلس الأمن تضم توغو وغانا وغينيا وكوت ديفوار ومالي ونيجيريا والأمانة التنفيذية للجماعة، بهدف التحقق من امتثال ليبريا للمطالب التي ينص عليها القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١).

٢٤ - وخلال الفترة التي قضتها البعثة في ليبريا من يوم ١٩ إلى يوم ٢٤ نيسان/أبريل، التقت بمسؤولين من الحكومة وشخصيات مرموقة من المجتمع المدني تضم زعيماً من الطائفة الإسلامية وزعيماً من الكنيسة وأحد رؤساء جمعيات المرأة وممثلين عن الأحزاب السياسية المعارضة وبعض الدبلوماسيين ومسؤولين في الأمم المتحدة مقيمين في منروفيا وممثلين عن اتحاد الصحافة الليبرية ووسائل الإعلام المحلية والدولية.

٢٥ - وزارت البعثة مطار سيرنغفيلد لمعاينة الطائرات الليبرية المسجلة الموقوفة وزارت أيضاً مخيم التدريب العسكري في غباتالا خارج منروفيا للتأكد من صحة الشكوك العالقة حول وجود مواطنين من جنسيات أجنبية يتلقون التدريب العسكري فيها.

٢٦ - وفيما يتعلق بالفقرة ٢ (أ إلى هـ) زودت حكومة ليبريا البعثة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

وأبلغت البعثة لاحقاً أن الجبهة أزالَت نقاط التفتيش الواقعة بين مفترق روغبيري ولونسار، حتى أنها سمحت لقوات البعثة بقضاء الليلة في ماكيبي وماغبوراكا. وترى البعثة أن السماح لقواتها بقضاء الليلة في ماكيبي وماغبوراكا يشكل في حد ذاته تطوراً إيجابياً لأنه سمح للبعثة بالانتشار في هاتين البلديتين في يوم ٢٤ نيسان/أبريل. وأبلغت البعثة كذلك أن الجبهة أبدت تعاوناً في لونسار فيما يتعلق بإمكانيات إنشاء مخيم للمشردين داخليا.

٢٠ - وبالنسبة للفقرة ٣ (ب) من القرار التي تتعلق بإطلاق سراح جميع المخطوفين، لم تطلق الجبهة المتحدة الثورية منذ اعتماد القرار أي مخطوف من المدنيين. وفي ٩ نيسان/أبريل أبلغ الكولونيل كالون من الجبهة المشاركين في اجتماع فريق الاتصال الإقليمي في لونسار بأن الجبهة جمعت وقدمت لكاريتاس (وهي منظمة غير حكومية دولية) قائمة بأسماء ٢٠٠ من الأطفال المحاربين المقرر إطلاقهم. لكن قائد الجبهة أبلغ الكنيسة النيجيرية في ٢١ نيسان/أبريل أن الإفراج عن الأطفال المحاربين لن يتم ما لم تصدر أوامر بذلك من القيادة العليا للجبهة.

٢١ - وفيما يتعلق بالفقرة ٣ (ج) بشأن إدخال مقاتلي الجبهة المتحدة الثورية في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أبلغت البعثة بأنه ما زال يتعين على الجبهة أن تنضم، بوصفها منظمة، إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأصرت الجبهة على أنها لن تبدأ في نزع سلاح مقاتليها ما لم يقيم بذلك في الوقت نفسه جيش سيراليون وقوة الدفاع المدني. إلا أن بعض المحاربين الحانقين على الجبهة واصلوا سرا إلقاء أسلحتهم وإن كان ذلك قد جرى بأعداد صغيرة.

٢٢ - وفي الفقرة ٣ (د) المتعلقة بإعادة جميع الأسلحة والمعدات الأخرى المستولى عليها من بعثة الأمم المتحدة في

بعض المصادر التي قابلتها البعثة، بأن بعض مقاتلي الجبهة انتقلوا بكل بساطة إلى مناطق أخرى في ليبيريا. وبالتالي، تعذر على البعثة أن تسقط من اعتبارها أن بعض أعضاء الجبهة لا يزالوا موجودين في ليبيريا.

٢٩ - وترى البعثة أنه يتعين حث الأمم المتحدة على قبول طلب حكومة ليبيريا نشر أفراد رصد ومراقبة تابعين لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون على الجانب الليبيري من الحدود مع سيراليون وفي جميع نقاط الدخول إلى ليبيريا.

الفقرة ٢ (ب): وقف كل الدعم المالي والعسكري المقدم إلى الجبهة المتحدة الثورية ...

المعلومات المقدمة من مصادر أخرى

٣٠ - ذكرت المصادر التي قابلتها البعثة أنه لا توجد وسيلة يمكن بها لأي مصدر محلي غير رسمي التحقق من صحة ما زعمته حكومة ليبيريا بأنها استجابت لهذا الطلب. وأبدت هذه المصادر ريبها بشأن مخيمي تدريب عسكريين، الأول في غباتالا والثاني في ناما، يتدرب فيهما أفراد وحدة مكافحة الإرهاب، وأفادت أنه يتعذر تحديد جنسية المتدربين. ويسود الاعتقاد بوجه عام بأن التنفيذ غير الحاسم لاتفاق أبوجا بشأن عملية السلام في ليبيريا أدى إلى عدم إعادة هيكلة القوات المسلحة الليبيرية وأسهم في انتشار الجماعات الأمنية المسلحة.

ملاحظة للبعثة

٣١ - لم تستطع البعثة أن تتحقق من عدم امتثال ليبيريا لما طلبته منها الأمم المتحدة. فأعضاء البعثة الذين زاروا مخيم غباتالا مثلاً لم يستطيعوا أن يتأكدوا من تدريب رعايا أجانب لأن المتدربين كانوا قد أرسلوا لاحتواء الإغارات التي شهدتها مقاطعة لوفوا. ولكي يتم التحقق على الوجه الصحيح من نقل الأسلحة عبر الحدود الليبيرية، اقترح أن يقبل المجتمع

بنفس المعلومات والوثائق الثبوتية التي قدمتها إلى مكتب الأمم المتحدة في ليبيريا ونوقشت في إطار الفرع الثالث - ألف أعلاه. ولذلك سيكتفى في إطار هذا الفرع بإيراد المعلومات التي قبض للفريق التابع للجماعة جمعها من مصادر غير حكومية ومصادر أخرى. وترد أدناه أيضا الملاحظات والاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن الجماعة.

الفقرة ٢ (أ) طرد جميع أعضاء الجبهة المتحدة الثورية من ليبيريا ...

المعلومات المقدمة من مصادر أخرى

٢٧ - أعرب معظم الأشخاص الذين قابلتهم البعثة عن شكهم في فعالية قرار طرد الجبهة المتحدة الثورية. وقالوا إن الحكومة أعلنت في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠١ عن الترحيل الفوري لأعضاء الجبهة، إلا أنه ظهر عدم جدوى هذا القرار لأن أعضاء معروفين في الجبهة، بمن فيهم الجنرال سام بوكاري (المعروف بالعوضه)، شوهوا علناً في شوارع منروفيا. غير أن الضغط العلني المتواصل على الحكومة أدى في نهاية المطاف إلى مغادرتهم منروفيا. وقال مصدر إن الحكومة اكتشفت الوجود العلني لسام بوكاري في ليبيريا. وقد تعذر تحديد مكان مكتب الجبهة المتحدة الثورية في منروفيا الذي أفادت الحكومة بأنها أغلقته. إلا أن معلومات توافرت عن الأمكنة التي لجأ إليها سابقاً فوداي سانكوه وسام بوكاري في منروفيا.

ملاحظة لبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

٢٨ - كانت الحكومة الليبيرية إما راغبة عن أو غير قادرة على إبلاغ البعثة عن طريقة مغادرة أعضاء الجبهة المتحدة الثورية أراضي ليبيريا، أو النقاط الحدودية التي غادروا عبرها، تقديم الوثائق الثبوتية لمغادرتهم البلد، ووجهتهم، وما إذا كان بعض أعضاء الجبهة قد أدمجوا في قوات الأمن الليبيرية. ويبدو أن هذه الحالة تبرز الشك المخيم منذ مدة الذي أعربت عنه

دولارات الولايات المتحدة ذكر أنه موجود في حساب فوداي سانكوه، إذ أن إحدى الصحف كانت قد أشارت إلى أن مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة قد وجد في ذلك الحساب. وذكرت هذه المصادر بأنه يصعب التصديق أن فوداي سانكوه وحده، من بين جميع أعضاء الجبهة المتحدة الثورية، هو الذي يملك حسابا مصرفيا في ليبيريا.

ملاحظة للبعثة

٣٥ - زارت البعثة المصرف المركزي في ليبيريا للتحقق من أن أمر التجميد قد عُمم فعلا على المصارف التجارية، وتأكدت من ذلك. وحققت البعثة في سجلات المراسلات الصادرة والواردة للتأكد من المعاملات البريدية. وتظهر المستندات المرفقة سجلا لحركة المراسلات بين المصرف المركزي والمصارف التجارية. وتقر البعثة بالتالي بالتدابير التي اتخذتها الحكومة الليبيرية للامتنثال لطلب مجلس الأمن للأمم المتحدة فيما يتعلق بأموال أعضاء الجبهة المتحدة الثورية.

الفقرة ٢ (هـ): إيقاف جميع الطائرات المسجلة في ليبيريا عن العمل داخل ليبيريا ...

المعلومات المقدمة من مصادر أخرى

٣٦ - لم تكن المصادر الأخرى التي تم الاتصال بها ذات فائدة تذكر للبعثة.

ملاحظة للبعثة

٣٧ - زارت البعثة وزارة النقل وهيئة الطيران المدني في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١ للتحقق من وثائقيهما. وتمكن أعضاءها من مشاهدة أربع (٤) طائرات أوقفت عن العمل في مطار سبرينغفيلد في منروفيا. وأبلغت البعثة أيضا عن سبع (٧) طائرات أوقفت عن العمل موجودة خارج الحدود الليبيرية. ورأت البعثة أن الحكومة الليبيرية تبدو جادة في

الدولي فوراً طلب الحكومة الليبيرية وضع مراقبين محايدين على الحدود الليبيرية وفي نقاط الدخول إليها.

الفقرة ٢ (ج): وقف كل استيراد مباشر أو غير مباشر من سيراليون للماس الخام ...

المعلومات المقدمة من مصادر أخرى

٣٢ - لم تستطع المصادر التي تم الاتصال بها أن تقدم أي معلومات ذات صلة عن هذا الموضوع.

ملاحظة للبعثة

٣٣ - يصعب التحقق من فعالية تطبيق حظر إدخال الماس الخام غير الخاضع لنظام شهادات المنشأ إلى ليبيريا وتطبيق أمر حظر/تعليق تصدير الماس من ليبيريا لمدة ١٢٠ يوما نظرا لطبيعة تجارة الماس وارتفاع نسبة التهريب. ويتبين من الوثائق التي وفرتها حكومة ليبيريا إلى البعثة أن الحكومة اتخذت إجراءات تخطط للإجراءات المطلوبة بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٤٣ (٢٠٠١)، إذ يتعذر حاليا استيراد الماس إلى ليبيريا أو تصديره منها. ومن غير المرجح أن تظل نسبة تهريب الماس إلى ليبيريا مرتفعة لأن ربحية التهريب ستشهد هبوطا حادا. ويتعين الثناء على جهود ليبيريا لإنشاء نظام خاص بها لشهادات المنشأ، ويجب على الأمم المتحدة أن تساعد الحكومة الليبيرية على بلوغ هذا الهدف.

الفقرة ٢ (د): تجميد الأموال أو الموارد المالية أو الأرصدة المتاحة لصالح الجبهة المتحدة الثورية ...

المعلومات المقدمة من مصادر أخرى

٣٤ - أفادت المصادر التي قابلتها البعثة بأن الأشخاص أو الشركات ذات المصلحة لا تستطيع الحصول على المعلومات المطلوبة بسبب الأنظمة المصرفية. غير أنه أعرب عن الشك فيما يتعلق بالمبلغ الذي يقارب ٥٠٠ دولار من

- أن تحدد الحكومة الليبيرية مكان وجود سام بوكاري؛
- أن تقدم الأمم المتحدة الأدلة على الأفعال غير المشروعة التي ارتكبتها ليبيريا؛
- أن تنشر الأمم المتحدة أفراد لرصد ومراقبة الحدود الليبيرية مع سيراليون ونقاط الدخول الأخرى.

خامسا - ملاحظات

٤٠ - لقد قدمت في الفقرات السابقة المعلومات ذات الصلة الوثيقة التي توفرت للأمانة العامة، من خلال مكتب الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عن مدى امتثال ليبيريا للمطالب المنصوص عليها في الفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ١٣٤٣ (٢٠٠١). ومع عدم وجود آلية مستقلة للتحقق، يصعب التيقن من صدق هذه المعلومات. وأعرب في هذا الصدد عن امتناني للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي تمكنت، رغم القيود القاسية فيما يتعلق بالتوقيت والنقل والإمداد والموارد، من إيفاد بعثتها للوساطة وكذلك بعثة مجلس الأمن، وإفادتي بمعلومات إضافية من مصادر خلاف حكومة ليبيريا.

٤١ - وإنني أنضم إلى بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فيما أعرب عنه من استياء إزاء الطريقة غير المنظمة التي عالجتها الحكومة طرد أعضاء الجبهة المتحدة الثورية، وبخاصة سام بوكاري. فالمعلومات غير المؤكدة التي وصلت إلى الأمانة العامة تفيد أن بوكاري لا يزال يعيش في ليبيريا، وأن حكومة ليبيريا لم تقطع علاقاتها بالجبهة المتحدة الثورية في سيراليون. وتؤكد هذه المعلومات فيما يبدو ملاحظة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون الواردة في الفقرة ١٧ أعلاه.

الامتنال للطلبات الواردة في قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ١٣٤٣ (٢٠٠١) فيما يتعلق بإيقاف الطائرات عن العمل.

استنتاجات بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
٣٨ - توصلت بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى الاستنتاجات التالية:

- تعرب البعثة عن تقديرها لتكليفها بمهمة كبيرة ذات شأن وهي مهمة التحقق من امتثال ليبيريا لقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ١٣٤٣ (٢٠٠١)؛
 - وتقدر البعثة ما أبداه المسؤولون في الحكومة الليبيرية والمصادر الأخرى من صراحة ورغبة في التعاون مع أعضاء البعثة؛
 - وتبدي استهجائها للارتجال الذي اتسمت به عملية طرد أعضاء الجبهة المتحدة الثورية، وخاصة سام بوكاري الذي لا يزال مكان وجوده موضع جدل؛
 - وتجد البعثة تناقضا في موقف الأمم المتحدة الذي يطلب من ليبيريا أن تقوم من جهة بطرد الجبهة المتحدة الثورية من إقليمها، ثم يطلب إليها أن تضغط من جهة أخرى على الجبهة لكي تتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون؛
 - وتثني على تعهد ليبيريا بكفالة التحقق من الإجراءات التي تتخذها، وتطلب إلى الأمم المتحدة أن تنشر مراقبين لرصد الحدود ونقاط الدخول الأخرى، كالمطارات والموانئ في ليبيريا؛
 - وتعرب البعثة عن اعتقادها بأنه مراعاة للأصول، يجب أن تواجه حكومة ليبيريا بالأدلة على أفعالها غير المشروعة حفاظا على روح الإنصاف والشفافية.
- توصيات بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
٣٩ - توصي البعثة بما يلي:

٤٢ - وقد يرغب مجلس الأمن في أن يدرس ملاحظة بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي مؤداها أنه ليس بمقدور الأمم المتحدة أن تطالب حكومة ليبيريا بطرد الجبهة المتحدة الثورية من أراضيها وأن تطالبها في نفس الوقت بممارسة نفوذها لدى الجبهة المتحدة الثورية لكي تتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وقد أشار العديد من زعماء المنطقة على وجه التحديد إلى هذا التناقض الواضح أثناء مناقشتهم مع البعثة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة في زيارتها الأخيرة إلى غرب أفريقيا.

٤٣ - وتنبه بعثة الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، في استنتاجاتها وفي توصياتها على حد سواء، الانتباه إلى ضرورة أن تنشر الأمم المتحدة مراقبين على الحدود الليبرية مع سيراليون وغيرها من نقاط العبور. ويذكر مجلس الأمن أن الرئيس تايلور قد طلب نفس هذا الطلب في رسالته المؤرخة ٢١ آذار/مارس ٢٠٠١ (S/2001/264). كما أوصت بعثة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات إلى غرب أفريقيا بتوسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بحيث تغطي البلدان الثلاثة الأعضاء في اتحاد نهر مانو، نظرا للترابط بين تنفيذ اتفاق لومي للسلام (S/1999/777) وتنفيذ الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة ضد ليبيريا ورصد الحدود بين البلدان الثلاثة.

٤٤ - ويتمتع مجلس الأمن بصلاحيحة الوصول إلى الاستنتاجات الملائمة من المعلومات المقدمة في هذا التقرير ومن المعلومات المقدمة إليه من المصادر الأخرى. وأيا كان القرار الذي يتخذه المجلس على سبيل المتابعة للقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، فإنني أرى بشدة أن يظل المجتمع الدولي على انشغاله النشط بليبيريا وشعبها. فالضغط الخارجي دون حوار قد لا يترك أثرا دائما على بلد يواجه تمردا مسلحا من داخله ويغرق في مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة.

المرفق

الوثائق المقدمة من حكومة ليبيريا

- ١ - أمر بالرحيل الطوعي صادر عن وزير العدل في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠١
- ٢ - أمر بإغلاق الحدود صادر عن وزير العدل في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠١
- ٣ - بلاغ صادر عن وزارة الأراضي والمناجم والطاقة يحظر تصدير الماس غير المصحوب بشهادة منشأ
- ٤ ألف - حظر دخول الماس غير المصحوب بشهادة منشأ إلى ليبيريا، صادر عن وزارة الأراضي والمناجم والطاقة في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١
- ٤ باء - رسالة مؤرخة ٢١ آذار/مارس ٢٠٠١ موجهة من وزير العدل إلى وزير المالية تطلب إنفاذ الحظر المفروض على استيراد الماس غير المصحوب بشهادة منشأ وامتثال له
- ٤ جيم - رسالة مؤرخة ٢١ آذار/مارس ٢٠٠١ موجهة من نائب وزير العدل إلى وزير المالية، مرفقة بمذكرة دورية موجهة إلى جميع محصلي الجمارك للامتثال التام للحظر المفروض على استيراد الماس غير المصحوب بشهادة منشأ
- ٥ - رسالة مؤرخة ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة من نائب محافظ البنك المركزي إلى مدير الشؤون الدولية للمجلس الأعلى للماس بشأن إنشاء نظام لشهادات المنشأ
- ٦ - رسالة مؤرخة ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١ واردة من شركة أدلر لتجارة الماس في بلجيكا لعرض مرشحها لإنشاء نظام للرقابة الدولية على تصدير الماس من ليبيريا
- ٦ ألف - رسالة مؤرخة ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١ موجهة من القائم بأعمال وزير الأراضي والمناجم والطاقة إلى رئيس المجلس العالمي للماس عن حظر تصدير الماس الليبيري لمدة ١٢٠ يوما
- ٧ - رسالة مؤرخة ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠١ موجهة من وزير العدل إلى محافظ البنك المركزي ينقل فيها الأمر الصادر من المحكمة بشأن الطلب المقدم من الحكومة

- ٧ ألف - طلب مؤرخ ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠١ مقدم من حكومة ليبيريا يلتمس إصدار أمر من المحكمة إلى المصارف التجارية بالكشف عن معلومات وتجميد حسابات الجبهة المتحدة الثورية
- ٧ باء - أمر مؤرخ ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠١ صادر عن محكمة القانون المدني، الدائرة القضائية السادسة، دائرة مونتيسيرادو
- ٨ - رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠١ من المصرف الليبري للتنمية والاستثمار، تنقل بيان حساب لصالح فوداي سانكوه
- ٨ ألف - بيان من المصرف الليبري للتنمية والاستثمار عن حساب لصالح فوداي سانكوه
- ٨ باء - رسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١ من المصرف الليبري للتنمية والاستثمار تنقل بيان حساب لصالح فوداي سانكوه
- ٨ جيم - بيان مفصل من المصرف الليبري للتنمية والاستثمار عن حساب فوداي سانكوه
- ٩ - رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة من نائب محافظ البنك المركزي إلى وزير العدل يؤكد فيها عدم وجود حسابات لصالح الجبهة المتحدة الثورية في المصارف التجارية العاملة في ليبيريا (باستثناء حساب فوداي سانكوه لدى المصرف الليبري للتنمية والاستثمار)
- ٩ ألف - رسالة مؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠١ موجهة من مصرف ECOBANK إلى محافظ البنك المركزي، يوضح فيها عدم وجود حسابات لصالح الجبهة المتحدة الثورية أو أعضائها
- ٩ باء - رسالة مؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠١ من المصرف الليبري للتنمية والاستثمار يؤكد فيها وجود حساب باسم فوداي سانكوه
- ٩ جيم - رسالة مؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠١ موجهة من مصرف TRADEVECO إلى محافظ البنك المركزي، يوضح فيها عدم وجود حسابات لصالح الجبهة المتحدة الثورية أو أعضائها
- ٩ دال - رسالة مؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠١ موجهة من المصرف الدولي المحدود (ليبيريا) إلى محافظ البنك المركزي، يوضح فيها عدم وجود حسابات لصالح الجبهة المتحدة الثورية أو أعضائها

- ١٠ - رسالة مؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠١ موجهة من وزير التجارة إلى وزير الخارجية، يؤكد فيها عدم وجود أعمال تجارية في ليبيريا مسجلة باسم الجبهة المتحدة الثورية أو أعضائها
- ١١ - بلاغ صحفي مؤرخ ٦ آذار/مارس ٢٠٠١ صادر عن وزارة النقل بإلغاء تسجيل جميع الطائرات المسجلة بسجل الطيران المدني الليبيري
- ١٢ - بلاغ صحفي مؤرخ ٦ آذار/مارس ٢٠٠١ صادر عن وزارة الإعلام بفصل مدير الطيران المدني
- ١٣ - بلاغ صحفي مؤرخ ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠١ صادر عن وزارة النقل بوقف طيران جميع الطائرات المسجلة تحت العلم الليبيري وإلغاء تعيينات جميع الوكلاء الذين يعملون باسم حكومة ليبيريا
- ١٤ - رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠٠١ موجهة من هيئة الطيران المدني الليبيري إلى جميع هيئات الطيران المدني بإلغاء تسجيل الطائرات المسجلة في ليبيريا
- ١٥ - قائمة مؤرخة ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١ صادرة عن إدارة الطيران المدني بجميع الطائرات المسجلة في سجل الطيران المدني الليبيري
- ١٦ - رد مؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠١ من منظمة الطيران المدني الدولي موجه إلى وزير النقل بشأن رسالة هيئة الطيران المدني المتعلقة بإلغاء تسجيل الطائرات المسجلة في سجل الطيران المدني الليبيري
- ١٧ - رسالة مؤرخة ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠١ موجهة من مدير الطيران المدني إلى وزير النقل، يوضح فيها أن المكتب الإقليمي لمنظمة الطيران المدني الدولي في داكار قد نقل إلغاء شهادات تسجيل جميع الطائرات المسجلة في سجل الطيران المدني الليبيري إلى كافة أنحاء العالم
- ١٨ - تقرير وزير النقل المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١ عن زيارته إلى مقر منظمة الطيران المدني الدولي
- ١٩ - رسالة دورية مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠١ موجهة من مدير الطيران المدني إلى جميع هيئات الطيران المدني، يطلب فيها معلومات عن الإجراءات المتخذة عن الامتثال لأمر وقف الطيران

- ٢٠ - إخطار عام مؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١ صادر عن وزارة النقل بإلغاء تسجيل الطائرات
 - ٢١ - رسالة مؤرخة ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١ من مدير الطيران المدني في ناميبيا، يעד فيها بالتعاون في إنفاذ أمر وقف الطيران
 - ٢٢ - شهادات صادرة عن وزارة النقل بإلغاء تسجيل الطائرات
-